

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتأون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة  
وعلى القوات المسلحة

بإم أم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار  
قرارات لها قوة القانون ؛وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن مجلس الدفاع الوطني ؛  
وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته في شأن شروط الخدمة  
والترقية لضباط القوات المسلحة ؛وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ بتقل اختصاصات مجلس الدفاع  
الوطني ووزير الحربية والقائد العام إلى مجلس الدفاع القومي ؛وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات  
القوات المسلحة ؛وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض القائد العام للقوات  
المسلحة بعض السلطات ؛

وبعد موافقة مجلس الدولة ؛

## قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تحول السيطرة على شئون الدفاع عن الدولة إلى :

- رئيس الجمهورية .
- مجلس الدفاع الوطني .
- وزارة الحربية .

مادة ٢ - تحول القيادة والسيطرة على القوات المسلحة إلى :

- رئيس الجمهورية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- وزير الحربية بوصفه القائد العام للقوات المسلحة .
- رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزة القيادة العامة .
- قادة الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة وقياداتهم .
- قادة المناطق العسكرية والجيش وقياداتهم .

وذلك في حدود الواجبات والسلطات المخولة لكل في هذا القانون

والقوانين والقرارات السابقة ؛

مادة ٣ - يمارس رئيس الجمهورية السلطات الآتية بالنسبة للقوات  
المسلحة ، بالإضافة إلى السلطات الحالية المحددة في القوانين والقرارات  
السابقة :

- ( ١ ) التصديق على الحجم والتركيب التنظيمي للقوات المسلحة .
- ( ٢ ) التصديق على خطط الحرب والعمليات الحربية .
- ( ٣ ) التصديق على القرارات الخاصة بتزويد القوات المسلحة بالأسلحة  
والمعدات الحربية .
- ( ٤ ) التصديق على القرارات الخاصة بتطوير القوات المسلحة .
- ( ٥ ) توجيه سياسة الحصول على معلومات عن الأعداء المحتملين  
للجمهورية وقرائهم المسلحة .
- ( ٦ ) التصديق على سياسة التوجيه المعنوي في القوات المسلحة .
- ( ٧ ) تعيين مساعدي وزير الحربية ورؤساء أجهزة القيادة العامة للقوات  
المسلحة وقادة المناطق العسكرية والتشكيلات التبوية والفرق والألوية  
والوظائف المناهلة وتحتيتهم من وظائفهم .
- ( ٨ ) التصديق على ترقية الضباط من رتبة العقيد إلى رتبة العميد  
وأعلى ، ومد خدمتهم .
- ( ٩ ) تعيين أعضاء مجالس الحرب في القوات المسلحة .

مادة ٤ - تفوض وزارة الحربية بمهام السيطرة المباشرة على إعداد  
شئون الدفاع عن الدولة وفقا لقرارات مجلس الدفاع الوطني ورئيس  
الجمهورية .مادة ٥ - يتولى وزير الحربية قيادة القوات المسلحة في السلم والحرب ،  
وهو مسئول مسئولية كاملة عن قيادتها وتطويرها وتدريبها وانضباطها  
واستعدادها للقتال وإنجازها لمهامها القتالية بنجاح .ونما يختص بالسيطرة على أعمال القتال يكون وزير الحربية مرؤوسا مباشرة  
لرئيس الجمهورية ، ووزير الحربية هو الرئيس المباشر لجميع أفراد القوات المسلحة .  
ويسيطر على القوات المسلحة عن طريق رئيس أركان حرب القوات  
المسلحة وأجهزة القيادة العامة وقادة وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات  
المسلحة والمناطق العسكرية والجيش .

ويتولى وزير الحربية المهام الرئيسية الآتية :

- ( ١ ) إعداد المقترحات لإعداد الدولة للحرب وعرضها على الحكومة  
والإشراف على تنفيذها بعد التصديق عليها .
- ( ٢ ) وضع وتنفيذ خطة بناء القوات المسلحة وتنظيمها وتدريبها .
- ( ٣ ) تزويد القوات المسلحة بمطالبها بعد تصديق رئيس الجمهورية .
- ( ٤ ) توجيه إعداد خطط الحرب والعمليات الحربية وعرضها على  
رئيس الجمهورية للتصديق .

( ٥ ) اقتراح التدابير لتحسين المجهود الحربي للدولة وفقا لقانون التعبئة

( ٦ ) اقتراح إعداد المواطنين وتأهيلهم كخدمة بالقوات المسلحة

مادة ٩ - يستبدل بالنص الوارد بالمادة (١٦) من القانون (٢٣٢) لسنة ١٩٥٩ النص الآتي :

”مادة ١٦ - يكون التعيين في الوظائف الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

(١) رئيس أركان حرب القوات المسلحة .

(٢) مساعد وزير الحرب .

(٣) قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وتكون مدة التعيين في هذه الوظائف أربع سنوات ، ويجوز مدتها سنة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٠ - ينشأ مجلس أعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الحرب لدراسة المشاكل الهامة واتخاذ القرارات بشأنها .

ويعين أعضاء المجلس الأعلى بقرار من رئيس الجمهورية .

كما يحدد بقرار من رئيس الجمهورية اختصاصات ومسئوليات المجلس وأسلوب عمله .

مادة ١١ - يجوز أن تبدأ مجالس حرب في كل من القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ، والجيش ، وبعض المناطق العسكرية يرأسها قائد القوات أو الجيوش أو المنطقة كل فيما يخصه .

ويحدد أعضاء تلك المجالس واختصاصاتها ومسئولياتها وأسلوب عملها بقرار من وزير الحرب .

مادة ١٢ - تبنى وظيفة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٣ - يكون لوزير الحربية السلطات المقررة للوزير بالنسبة للشئون المالية والإدارية للقوات المسلحة .

مادة ١٤ - يلغى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تفويض القائد العام بعض سلطات قانون الأحكام العسكرية ويفوض وزير الحربية السلطات التالية :

(١) إصدار أوامر الإحالة في الدعاوى المتم فيها ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة من كافة الرتب .

(٢) التصديق على كافة أحكام المحاكم العسكرية عدا الأحكام الآتية :

(أ) الأحكام الصادرة بالإعدام .

(ب) الأحكام الصادرة بالطرد عموماً بالنسبة لكافة الضباط .

والأحكام الصادرة بالطرد من الخدمة العسكرية بالنسبة للضباط العاملين فقط .

(٣) سلطة الفصل في التماسات إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية طبقاً للقانون .

(٧) إعداد مشروعات القرارات الخاصة بتطوير القوات المسلحة ورضها على رئيس الجمهورية .

(٨) الإشراف على إعداد وتطوير مسرح الحرب .

(٩) إبلاغ رئيس الجمهورية بانتظام عن استعداد القوات المسلحة لتنفيذ مهامها الخاصة بالدفاع عن الجمهورية .

(١٠) إعداد المقترحات الخاصة بتنظيم وزارة الحربية واختصاصات ومسئوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة ومجالس الحرب وواجبات وصلاحيات كبار المسؤولين وعرضها على رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - الأركان العامة هي أعلى جهاز السيطرة على القوات المسلحة في السلم والحرب يفرض تمكن القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الحربية من السيطرة على القوات المسلحة وأجهزتها وتحقيق التعاون فيما بينها أثناء العمليات الحربية .

مادة ٧ - رئيس أركان حرب القوات المسلحة هو النائب الأول لوزير الحربية ويرأس أجهزة الأركان العامة للقوات المسلحة ويصدر باسم وزير الحربية التوجيهات والتعليمات والأوامر إلى قادة الأفرع الرئيسية ومختلف أجهزة القوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية والجيوش . ويتولى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المهام الرئيسية الآتية :

(١) الإشراف على إعداد الخطط والاعتبارات العامة للدفاع عن الجمهورية ضد العدوان وعلى إعداد المفاهيم الأساسية للعقيدة العسكرية والعلم العسكري .

(٢) تنظيم إعداد الخطة الاستراتيجية التعبوية للتحضير للعمليات الحربية وإدارتها ووضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب .

(٣) الإشراف على إعداد المقترحات الخاصة بتنظيم وتطوير القوات المسلحة والإجراءات الخاصة بالمحافظة على درجة الاستعداد الدائم للقتال .

(٤) توجيه تنظيم الاستطلاع وإعداد خطط تعاون أفرع القوات المسلحة وخطط الفتح التنظيمي للتمتة .

(٥) إعداد الاعتبارات الخاصة بتخطيط المعاونة الفنية والمادية للقوات المسلحة وكذا إعداد الاقتراحات والخطط لبناء احتياطات الدولة من المواد المختلفة وكذا خطط إعداد واستعراض احتياطي الأفراد وعرضها للتصديق وذلك لضمان فتح القوات المسلحة للعمليات .

(٦) توجيه البحوث العسكرية العلمية والفنية .

(٧) الإشراف على مستوى الانضباط العسكري في القوات المسلحة .

مادة ٨ - يجوز أن يعين لوزير الحربية نواب آخرون ومساعدون تصدده اختصاصاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

## المحتويات

## الفصل الأول

- مادة ١ - تشكيل الاتحاد .  
 مادة ٢ - حقوق والتزامات أعضاء الاتحاد .  
 مادة ٣ - مقر الاتحاد .  
 مادة ٤ - غرض الاتحاد .  
 مادة ٥ - هيئات الاتحاد .  
 مادة ٦ - مؤتمر المفوضين .  
 مادة ٧ - المؤتمر الإداري والفني .  
 مادة ٨ - المكتب الدائم للاتحاد .  
 مادة ٩ - اللامحة الداخلية للاتحاد .  
 مادة ١٠ - مالية الاتحاد .  
 مادة ١١ - لغات الاتحاد .

## الفصل الثاني

- مادة ١٢ - التصديق على الاتفاقية .  
 مادة ١٣ - الانضمام .  
 مادة ١٤ - الانسحاب .  
 مادة ١٥ - تسوية الخلافات .  
 مادة ١٦ - الاحالة إلى الاتفاقية الدولية .  
 مادة ١٧ - علاقات الاتحاد بالهيئات الدولية .  
 مادة ١٨ - تطبيق مزايا وحصانات الأمم المتحدة على الاتحاد .  
 مادة ١٩ - تبادل الموظفين والمعونة الفنية .  
 مادة ٢٠ - توحيد العملات .  
 مادة ٢١ - التشريعات الداخلية .  
 مادة ٢٢ - تاريخ العمل بالاتفاقية .

## اللائحة الداخلية للمؤتمرات

## الملاحقة بالمواصفات السلوكية والاسلوكية

- مادة ١ - سلطات المؤتمر .  
 مادة ٢ - الاقتراح .  
 مادة ٣ - ترتيب المقاعد .  
 مادة ٤ - جدول الأعمال .  
 مادة ٥ - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس .

مادة ١٥ - يحدد تنظيم وزارة الحربية واختصاصات ومسئوليات الأفرع الرئيسية والأجهزة المختلفة وواجبات وملاحيات كبار المسؤولين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٦ - يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره ما

صدر برباطة الجمهورية في ٢٥ شوال سنة ١٣٨٧ ( ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٤٥٨ لسنة ١٩٦٢

بشأن الموافقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي للمواصفات السلوكية والاسلوكية الموقعة في طنجة بتاريخ ١٢/٢/١٩٦١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر وجمهورية غانا وحكومة جمهورية مالي وحكومة المملكة المغربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي للمواصفات السلوكية والاسلوكية والمعقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر وجمهورية غانا وحكومة جمهورية مالي وحكومة المملكة المغربية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برباطة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر